على الوجه الذى يكون ذلك الشئ دليلا عليه علما ذلك الوجه كالعلم مثلا
يكون دليلا على وجود الصانع اذا كان النظر فيه على وجه حدوثه واما اذا
كان النظر فيه على وجه انه عرض او جوهر فلا يكون دليلا على وجود الصانع
الى العلم بمطلوب خبرى اما متعلق بموصل خرج بهذا القيد الامارة التى
تفيد الظن لان العلم على خلافه لا يسمى ذلك ويمكن حمله على الاعم وقيل قول
مؤلف الى قول معقول ويجوز ان يراد به الملفوظ من حيث انه دال على
وعلى الوجهين يكون قول آخر من جنسه ثم القول سهو لان المركب فوصف
بالموثق ليتعلق به من قضايا بهذا القيد خرج القضية المركبة المستلزمة
لعكسها كقولنا كل انسان متحرك لا دائما اذ هو ذو العرف قضية واحدة
لا قضيتان فان القضية ذو العرف سهو لم يدرك الخبرى وقولهم لا دائما
ليس بمركب خبرى بل قيد للقضية السابقة ومشيرا الى قضية اخرى وهذا
مع تركيبه من قضيتين فلا تعقل يستلزم لانه قولا آخر اذ يستلزم الواحد
ذو المعقول ظاهر ذو الملفوظ بطلق ذلك لدلالته على المعقول فان اطلاق
صفة المدلول على الدال شايع فعلى الاول الدليل على وجود الصانع
هو العالم هذا الخصر ممنوع بل التعريف الاول يتم ايضا للمعتزلة ممن
يرى بحيث اذا رتبت تؤصل الى المطلوب واما المقدمات المأخوذة مع
الترتيب فى خارجة عن الاول داخلة فى الثانى والثالث وعلى الثانى

قولنا

قوله

قولنا العالم حادث وكل حادث فله صانع واما قولهم الى قول المخالف بعين
الدليل سهو الذى يلزم من العلم به الى بالدليل الى يلزم بطريق النظر
يرد عليه جعل الدليل من اقسام النظر فلا ينتقض بقضية يستلزم عكسها
العلم بشئ آخر فبالشئ اوفق لانه اخذ فى هذا التعريف اللزوم وفى
التعريف الثانى كذلك اما فى التعريف الاول اخذ الامكان والامكان
لا يستلزم اللزوم لان الاعم لا يستلزم الاخص ولانه يلزم على الدليل
الشبه والثالث من العلم به العلم بوجود الصانع فى الدليل الاول لا يلزم
بل يمكن وهو يكون هذا التعريف اوفق بالشبه لا بالاول وقيل وجه
الاوفقية ان هذا التعريف موافق للتعريفين الشبه بدون عناية قيد موافق
للتعريف الاول مع عناية لان العلم بوجود العالم لا يستلزم العلم بوجود
الصانع بل العلم بوجود العالم بقيد حدوثه يستلزم بوجود الصانع
فيمكن توفيقه مع الاول واما كونه اى خبر الرسول موجبا للعلم فللقطع
بان من اظهر الله المعجزة على يده الخبر راجع اما من تصديقه الى لمن ادعى
دعوى الرسالة كان صادقا فيما اخبر به من الاحكام واذا كان صادقا
يقع به العلم بمضمونها اى الاحكام قطعا فان قلت كيف القطع والرجال
كاذب مع انه يجى وبحديث تحقيقا وتخييلا كما ورد فى الخبر الصحيح قلت
سنة الله تصديق من اتى بخوارق العادة فلو اتى به الكاذب فرقا لسنة

فا